

مؤتمر الحاكمية، التنافسية والمستقبل

توصيات المؤتمر الثاني للجمعية

مسقط ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٧م

تحت رعاية معالي الشيخ عبدالله بن علي القتبي رئيس مجلس الشورى نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرا بعنوان الحاكمية ، التنافسية والمستقبل يومي السبت والأحد الخامس والسادس من ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق الرابع والعشرون والخامس والعشرون من مارس ٢٠٠٧م في مسقط بالتعاون مع معهد حوكمة والجمعية الاقتصادية الخليجية وبمشاركة البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال ومجلس الشورى وجهاز الرقابة المالية للدولة والمركز العماني لترويج الاستثمارات وتنمية الصادرات وصندوق النقد العربي وكذلك مكتب تمثيل شركة شل في عمان و صندوق الإيداع والتدبير -المغرب-، الجمعية اللبنانية للشفافية - لبنان- و شبكة العالم الثالث. وحضر المؤتمر شخصيات ومتخصصون دوليون.

حيث نوقشت العديد من أوراق العمل، وأكد المشاركون على أن كافة التجارب الدولية والدراسات تشير الى الدور المحوري الذي تلعبه الحاكمية الجيدة في تعزيز تنافسية الدول ودعم عملية التنمية المستدامة. وتشمل الحاكمية الجيدة جميع المستويات وتحديدًا في ادارة الاقتصاد العالي والاقتصادات الوطنية وحوكمة الشركات والتي تتفاعل فيما بينها لتشكل نظاما متكاملًا وعناصر ضرورية لدفع العملية التنموية.

وفي هذا السياق ناقش المؤتمر الجوانب المتنوعة، والتي تشكل ادارة سليمة لتطبيق مبادئ الحاكمية، وخرج بالتوصيات التالية:-

١. التأكيد على الدور الهام الذي تقوم به المؤسسات العامة من خلال تقديم خدمات ويجاد فرص عمل، واعتماد مبادئ حاكمية الشركات، كما هو متعارف عليه دوليًا، والمتمثلة في ضبط العلاقة بين عمل مجالس الادارة والادارات التنفيذية، والمسؤولية، والشفافية، والمحاسبة، والمعاملة العادلة لكافة الاطراف.

٢. العمل على تعريف وتعميم ثقافة الحوكمة على نطاق واسع لدى كافة الجهات المعنية الحكومية، الاهلية والخاصة، وتشجيع الدراسات والبحوث التي تهتم بتعزيز الحاكمية في القطاعين العام والخاص.

٣. توعية المسؤولين في الجهات المشرفة على مراقبة وإدارة الشركات الحكومية على مبادئ ومقتضيات الحاكمية.
٤. يوصي المؤتمر بتخصيص جائزة سنوية بمسمى، (كأس السلطان قابوس في حاكمية الشركات)، بحيث تمنح سنوياً لأفضل شركة مساهمة، وأخرى لأفضل شركة حكومية وثالثة لأفضل شركة خاصة تطبق معايير الحاكمية.
٥. بناء قدرات تفاوضية وطنية تمكن من الحصول على أكبر الفوائد عند إبرام الاتفاقيات التجارية والاقتصادية سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف، بما يحفظ ويعزز الاقتصاد الوطني ويضمن حقوق كافة المؤسسات.
٦. مواكبة الانفتاح الاقتصادي بتفعيل دور المؤسسات الرقابية من خلال القوانين المنظمة وتعزيز الشفافية، وخلق مناخ اقتصادي جاذب.